واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي

Reality of of digital economy application in Iraq and its relationship to economic growth

د. احمد ابراهيم حسين علي العبيدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بغداد

ahmedalirussia2020@yahoo.com

المستخلص:

يمثل الاقتصاد الرقمي مدخل فعال للتخفيف من الأثر الاقتصادي السلبي لوباء كورونا 19 . ومع ندرة الدراسات ذات العلاقة بتقييم دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي للبلدان حول العالم . لقد أظهرت الصناعات الرقمية في أرمينيا ولاتفيا وإستونيا إمكانات نمو كبيرة , وأحدثت الجائحة تأثيرات سلبية على الصناعات الرقمية في أوكرانيا ومصر وتركيا والفلبين. وتُقترح استراتيجيات التنمية لسد الفجوة الرقمية بين البلدان ، وتعزيز التأثير الدافع للاقتصاد الرقمي على التطوير الصناعي والتوظيف والتجارة في حقبة ما بعد كورونا . يحاول الباحث التركيز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي العراقي من خلال اعتماد الاقتصاد الرقمي لتقليص اثر تخفيض إنتاج أوبك + في الأشهر التسعة الأولى لعام 2022 . اذ نما الناتج المحلي النفطي الممثل لـ 61 % من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة 12.1 % في عام 2022 على الرغم من اتفاق أوبك + في الربع الأخير من العام 2022 , كما يسلط النمو السكاني السريع في العراق البالغ (2.4 %) الضوء على حاجة متزايدة لنمو أعلى للاقتصاد . وتعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع الوصول إلى الإنترنت وأصبح التحول الرقمي أمرًا بالغ الأهمية للمؤسسات لتظل قادرة على البقاء في ظل تحديات البنية التحتية ومحو الأمية الرقمية، فالاستثمارات الاستراتيجية في التقانة والتعليم ضرورية لتحقيق التقدم المستدام والشمول الرقمي.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي , النمو الاقتصادي , الشمول الرقمي , الناتج المحلي الاجمالي , العراق.

Abstract:

Digital economy represents an effective approach to mitigate the negative economic impact of the Covid-19 pandemic. With the lack of studies related to assessing the role of the digital economy in the economic growth of countries around the world, the digital industries in Armenia, Latvia and Estonia have shown great growth potential, and the pandemic has had negative effects on digital industries in Ukraine, Egypt, Turkey and the Philippines. It proposes development strategies to bridge the "digital divide" between countries, "and enhance the driving impact of the digital economy on industrial development, employment and trade in the post-Corona era." The researcher tries to focus on increasing the Iraqi GDP by adopting the digital economy to reduce the impact of reducing OPEC+ production in the first nine months. Oil GDP, representing 61% of GDP, grew by 12.1% in 2022 despite the OPEC+ agreement In the last quarter of the year, Iraq's rapid population growth (2.4%) also highlights a growing need for higher economic growth. The government is working to improve digital infrastructure and expand access to the Internet, and digital transformation is critical for organizations to remain viable in light of infrastructure and digital literacy challenges, strategic investments in technology and education are essential for sustainable progress and digital inclusion.

Keywords: Digital economy, Economic growth, Digital inclusion, GDP, Iraq.

1-المقدمة :

يحاول الباحث ابراز اهمية الاقتصاد الرقمي بأعتباره احد الركائز الاساسية للأقتصاد في اي بلد حول العالم , بإعتباره احد المداخل التي يمكن من خلالها حل بعض مشكلات الاقتصاد العراقي الذي يعاني من الاجراءات البيروقراطية والتقليدية في الاقتصاد وتفضيل رأس المال الكثيف بدلاً من الاتمتة الحديثة اضافة الى خلل هيكلي والصفة الريعية للاقتصاد العراقي المعتمد على عوائد مبيعات النفط الخام بنسبة تتجاوز 98% حسب احصاءات وزارة المالية العراقية . إذ انخفضت مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية والزراعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي استنادًا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2023، بحيث تساهم الزراعة والصيد والغابات بنسبة 5 %، والصناعات التحويلية بمقدار 1.9 %، في حين تساهم الصناعات الاستخراجية بنسبة 44.2 %، التشييد 2.3 %، الكهرباء والغاز و الماء 2.7 % والتجارة 9 %، النقل 9.8 %، التمويل 0.7 %، الإسكان 5.5 %، الخدمات الحكومية 4.3 % والخدمات الأخرى 3.3 %. وهذا يمثّل خللًا هيكليًا في الاقتصاد العراقي، ويؤدي إلى تعميق مشكلة الاقتصاد العراقي، التي لا ترى نموًا حقيقيًا في القطاعات الإنتاجية وإنما نموًا في عائدات الحكومة النفطية نتيجة تحسّن أسعار النفط خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023. ومن المحتمل أن يتوسَّع حجم العجز المالي لدى الحكومة بدرجة أكبر في العام 2024، بما يعكس الأثر السنوي الكامل لإجراءات الموازنة، كما أنّ التوسع الكبير في المالية العامة، بما في ذلك حدوث زيادة جوهرية في أعداد المنتسبين للقطاع العام والتقاعد، يخلق متطلبات دائمة من الإنفاق العام الذي سوف يشكّل ضغطًا على الأموال العامة، ويتطلّبُ ضمان استمرار أوضاع المالية العامة، في إطار سياق آفاق التوقعات غير المؤكّدة لأسعار النفط، تشديد موقف سياسة المالية العامة بصورة تدريجية، وفي الوقت نفسه العمل على ضمان حماية الاحتياجات بالغة الأهمية للبنية التحتية وللإنفاق الاجتماعي، ومن شأن ذلك أن يتطلّب أيضًا تعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية، واحتواء فاتورة أجور موظفي الحكومة، وإصلاح نظام التقاعد الحكومي، إذ يجب دعم هذه التدابير بالانتقال إلى العمل على وجود شبكة أمان اجتماعي أكثر استهدافًا، والعمل على توفير حماية أفضل للفئات الهشة.

تحاول الدراسة بيان حجم التحديات الرقمية في العراق والتي يتطلب تحقيقها خططًا متكاملة تستهدف تحقيق النهضة الشاملة، اذ إنّ العراق شهد انقطاعًا تنمويًا بسبب الحروب والحصار والاحتلال وعمليات مواجهة الإرهاب، وهو ما جعل الحكومة تعمل على إعادة التنمية إلى مسارها الصحيح، بما في ذلك رفع وتيرة تنفيذ المشاريع الموجودة، إذ إنّ الحكومة أولت اهتمامًا بالمشاريع الاستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة 2030، ومن بينها مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو وغيرها وتوفير أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها. وتظلّ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحفيز التنوُّع الاقتصادي واستحداث فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، عوامل مهمة في تحقيق النمو المستدام والشمولي، وتتضمن الأولويات على هذا الصعيد، إيجاد فرص متكافئة للقطاع الخاص من خلال إجراء إصلاحات في العمل المصرفي وفي قطاع الكهرباء، وتقليص التّشوُّهات في سوق العمل، والاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة والحد من انتشار الفساد، كما إن التوسع المالي الكبير للعراق في قانون الموازنة لثلاث سنوات، يشكّل مخاطر كبيرة على الاستدامة المالية.

2- الاقتصاد الرقمي Digital Economy: رغم عدم وجود تعريف محدد وواضح للاقتصاد الرقمي، ولم يتم الاتفاق على تحديد تعريف له، لكن يمكن للباحث القول أن الاقتصاد الرقمي هو مجموعة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاتصالات اليومية عبر وسائل الاتصال الحديثة المرتبطة بشبكه عنكبوتية من المعلومات تسهل على الأشخاص والمؤسسات والشركات الترابط فيما بينها وتتيح لها من استكشاف العالم والحصول على معلومات دقيقة عن جميع الأنشطة الاقتصادية المتاحة وفي أي مكان في العالم، وتمكنهم من القيام بأجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة، وتمكنهم من شراء كل ما يريدون وبأسرع وقت

ممكن. أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل أساس على تقنيات الحاسوب الرقمي، وذلك من خلال أسواق تعتمد على الانترنيت وشبكة الويب العالمية.

فالاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي غير تقليدي قائم على التقنية الرقمية، ويرتكز على عدة مكونات منها: البنية الأساسية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تعتمد بشكل كامل على شبكة الإنترنت.

على مستوى بلدان العالم المختلفة لم تكن الحاجة الى الاقتصاد الرقمي سابقاً أكثر مما هي عليه الآن، حيث أظهرت أزمة جائحة كورونا منافع هذا النوع من الاقتصاد الذي بات اليوم يشكل جزءاً مهماً من أي تجارة متقدمة متطورة مواكبة لتطورات العالم المتقدم، فيما أفضت تلك التطورات المتسارعة الى محاولة المجتمع الريادي في العراق لتأسيس تطبيقات التجارة الإلكترونية التي مازالت قيد التأسيس، مقارنة بالدول المتقدمة، بينما تواجه بعض مشاريع التطبيقات صعوبات ومعرقلات، جزء منها يقع على عاتق الدولة والآخر يقع على عاتق ثقافة المجتمع الإلكترونية.

يعد الاقتصاد الرقمي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية . ويساعد الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة إنتاجية رأس المال والعمالة والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل [1]. على سبيل المثال، وضع Seo H, Lee وآخرون[2] انموذجًا للنمو التراكمي لدراسة العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في 29 دولة، حيث وجدو أن البلدان ذات مستويات الإنتاجية المنخفضة نسبيًا يمكنها الاستفادة من الآثار غير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوة مع البلدان المتقدمة. كما وجد فو [3]أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها زيادة الإنتاج من خلال تسهيل الابتكار التكنولوجي، وتحسين جودة صنع القرار، وخفض تكاليف الإنتاج. مع التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ركز المزيد والمزيد من العلماء على دور الاقتصاد الرقمي في فائض المستهلك ، وسلسلة التوريد للتجارة الإلكترونية ، والمدن الذكية . خاصة بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، اذ جذب دور الاقتصاد الرقمي في التعافي الاقتصادي انتباه العلماء. اقترح بعض العلماء أن الاقتصاد الرقمي لعب دورًا إيجابيًا للغاية في الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، وتوزيع القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية، والتنمية الاقتصادية [4].

خلال جائحة كوفيد-19، تلقت الخدمات الرقمية جزءًا كبيرًا من الموارد المختلفة المعاد تخصيصها من الصناعات التقليدية، والتي أصبحت محركًا قويًا للنمو الاقتصادي المتسارع [5]. بالإضافة إلى ذلك، وجد الباحثون أن التقنيات الرقمية لم تعمل على تمكين استراتيجيات الاستجابة للوباء على المدى القصير فحسب، بل كانت أيضًا بمثابة الأساس التكنولوجي للصناعة والاستهلاك القائمين على الإنترنت على المدى الطويل. ومع ذلك، اقترح علماء آخرون أن الاقتصاد الرقمي قد يكون ضارًا بالنمو الاقتصادي، خاصة في غياب التحول الاقتصادي . على الرغم من أن كوفيد-19 كان بمثابة عامل تسريع في تعزيز اعتماد التقنيات المختلفة، إلا أن هذه العملية كانت محل نزاع وظلت النتائج غير مؤكدة .

[1] Dahlman C, Mealy S, Wermelinger M. (2016) , Harnessing the Digital Economy for Developing Countries. OECD Development Centre Working Papers, No. 334, OECD Publishing, Paris, France

[2] Seo H, Lee YS, Oh JH. (2009) , Does ICT investment widen the growth gap? Telecomm Policy. doi: 10.1016/j.telpol.2009.04.001

[3] Vu MK. (2011) , ICT as a source of economic growth in the information age: empirical evidence from the 1996–2005 period. Telecomm Policy. 35:357–72. doi: 10.1016/j.telpol.2011.02.008

[4] Banga K,. (2020) , Can the Digital Economy Help Mitigate the Economic Losses From COVID-19 in Kenya.. Available online at: https://set.odi.org/wp-content/uploads/2020/05/Can-the-digital-economy-help-mitigate-the-economic-losses-from-COVID-19-in-Kenya.pdf .

[5] Ganichev NA, Koshovets OB. (2021) , Forcing the digital economy: how will the structure of digital markets change as a result of the COVID-19 pandemic. Stud Russ Econ Dev. 32:11–22. doi: 10.1134/S1075700721010056

يشير مفهوم الاقتصاد الرقمي Digital Economy الى تلك الشبكة العالمية المعقدة التي تضم كافة الأنشطة الاقتصادية والتفاعلات العملية والمهنية، والمعاملات التجارية التي يتم تقويتها وتطويرها عبر مجموعة من التقنيات الخاصة بالمعلومات والاتصالات.

اصبح مصطلح الاقتصاد الرقمي من اكثر المفاهيم استعمالاً في وقتنا الراهن وذلك بسبب التطور العلمي الذي طال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصبح متداولاً بشكل سريع في مجالات الاقتصاد وفي ظل التحول الرقمي الذي ينتج عنه مليارات الاتصالات اليومية عبر الانترنيت، بين الأشخاص والمؤسسات والشركات. ومن بين اشهر الشركات العالمية العملاقة والتي تعتمد على النظام الرقمي ، والتي تمتلك البنى التحتية اللازمة لإنجاز أعمالها هي شركة غوغل، وأبل، ومايكروسوفت، هواوي، وعلي بابا، وأمازون، والتي حققت أرباحاً خيالية، وهي اعلى الأرباح في العالم بسبب استخدامها التكنولوجيا الرقمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت حجم السيولة التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد الرقمي، حيث بلغت حجم الأصول المالية لعام 2019 لكل من، على بابا 160 مليار دولار، وامازون 860 مليار دولار، ومايكروسوفت 193 مليار دولار.

لذا فان الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على نظام يحركه وينظمه، المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيث تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية، وراس المال البشري المؤهل من أجل الوصول الى اكبر فرصة ممكنه لعملية التطوير والتغيير. ان الاقتصاد الرقمي يعتمد على الانتشار الواسع والسريع للشبكه العنكبوتية والتي تتيح للجميع، المعلومات التي تعني بالاعمال والمنتجات والصناعات المختلفة وتمكنهم من شراء ما يحتاجونه ومن أي مكان في العالم.

فالاقتصاد الرقمي، هو ذلك الاقتصاد الي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات الدقيقة والمتجددة ويعتمد بتنفيذ تلك العمليات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه التكنولوجيا التي تمكنت من الغاء الحدود والحواجز واختصرت المسافات والزمن في آن واحد وسهلت على الافراد والمؤسسات والشركات من الحصول على المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى ابعد نقطة في العالم. وهناك اختلاف بين الاقتصاد الرقمي واقتصاد الانترنيت أن اقتصاد الانترنيت يعتمد على الاتصال بالانترنيت، أي كوسيلة يتم استخدامها، في حين أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل أوسع وادق واكثر تعقيداً عن أي من الوسائل والأدوات الرقمية العديدة والمستخدمة حالياً.[6]

يمكن للباحث القول انه لا بد من وجود فرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي, فكلاهما يعتمدان على الاسس النظرية الاقتصادية المعروفة، وفي اعتقادنا ان الخلاف الجوهري بينهما يكمن بعملية الانتقال الى استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة، بالإضافة الى ذلك وبسبب الانتقال التدريجي الى استخدام التكنولوجيا المتطورة يظهر لنا من وجود خلافات أخرى.

يمكن للباحث ايجاز الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي وفق الاتي :

جدول (1) الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
1. تكون الأسواق فيه مستقرة وبطيئة الحركة	تتميز الاسواق بالحركة والسرعة ولا يمكن التنبؤ بها
2. تكون حدود المنافسة فيه على مستوى الوطني والقومي	2. تكون حدود المنافسة عالمية وفي اطار الاقتصاد العالمي .
3. تكون البنية الاقتصادية تصنيعية في جوهرها	3. تكون البنية الاقتصادية خدمية ومعلوماتية
4. مصدر القيمة يعتمد على المواد الخام وراس المال الطبيعي ويعتمد على الإنتاج الكبير	4. مصدر القيمة يعتمد على راس المال الاجتماعي والانتاج يكون مرناً
5. ليس بالضرورة توفر بنى تحتية تكنولوجية متطورة جداً من أجل تعزيز بناء اقتصاد تقليدي يتمكن من تحقيق أهدافه	5. ضرورة توفر بنى تحتية تكنولوجية متطورة جداً من أجل تعزيز بناء اقتصاد رقمي يتمكن من تحقيق أهدافه

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على : محمد طاقة , (2021) , أقتصاد رقمي وعالم افتراضي , موقع العراق العربي https://arabianiraq.com

[6] محمد طاقة , (2021) , أقتصاد رقمي وعالم افتراضي , موقع العراق العربي https://arabianiraq.com

2-1 أهمية الاقتصاد الرقمي: أن العالم اليوم يتجه وبقوة نحو رقمنة الاقتصاد العالمي، حيث بدأت العديد من الدول المتقدمة، من تهيأة جميع مستلزمات البنى التحتية الخاصة بذلك. ولطالما الجميع يسعون الى استخدام الاقتصاد الرقمي، كونه اصبح ضرورة موضوعية واصبح لا خيار امام الجميع غير ذلك.

فمن هنا تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي وبشكل خاص بالنسبة للدول النامية، والتي عليها واجب التخطيط من الان للتهيأة المطلوبة من اجل الاندماج في عالم الاقتصاد الرقمي. كون الاستثمار في الاقتصاد الرقمي سيتيح إمكانات واسعة للنمو الاقتصادي والتطور، لان التكنولوجيا الرقمية أصبحت تمثل عنصراً اساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في جميع بلدان العالم.. وتكمن أهمية الاقتصاد الرقمي ايضاً على مساعدة الشركات والمؤسسات والافراد في دول العالم الثالث على الربط بالأسواق العالمية بمزيد من السهولة.

يعتمد الاقتصاد الرقمي على تحويل اشكال الأداء الاقتصادية التقليدية في الاعمال والتجارة وحركة الأموال الى أنماط سريعة جداً مما يجعلها تحقق نمواً سريعاً في هذه المجالات وذلك بسبب استخدامها لتكنولوجيا المعلومات المتطورة والتي تتطور يوماً بعد يوم كالانترنيت والويب العالمي وبنفس الوقت يوفر الاقتصاد الرقمي ميزة تنافسية للأشخاص الذين يعتمدون على عقولهم في تطوير البرامج وابتكار ما هو جديد من اجل الحصول على اعلى مستوى من الأداء الاقتصادي للاعمال والتجارة وغيرها... ويفتح آفاقاً واسعة للتجارة العالمية واكتشاف وفتح اسواقاً جديدة عالمية وبالتالي يزيد من الإيرادات ويعمل على تنشيط الاقتصاد لاي دولة بشكل كبير... وهذا يصب بتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الفرد. فضلاً عن سهولة الحصول على المعلومات وبالامكان الحصول على أي معلومة وفي أي وقت وبشكل سريع وعليه يمكننا القول ان أهمية الاقتصاد الرقمي تكمن في مساهمته في زيادة النمو الاقتصادي للمجتمع ويساهم في نشر المعرفة الاقتصادية كونه يعتمد على التكنولوجيا، لذا اصبح من المهم الاهتمام بتطبيق التقنيات الحديثه المتطورة والعمل على تطويرها بشكل مستمر.

2-2 مميزات الاقتصاد الرقمي: للاقتصاد الرقمي مميزات كثيرة، تجعله متميزاً عن الاقتصاد التقليدي وسيكون اكثر انتشاراً في المستقبل كون الاقتصاد الرقمي اصبح مرتبطاً بتكنولوجيا الاتصالات ومدى تطور هذه التكنولوجيا في المستقبل , اذ يمكن للباحث ايجاز تلك المميزات وفق الاتي :[7]

1. الانتشار الكبير والواسع لحجم البيانات وأمن هذه المعلومات، بحيث اصبح لدى الافراد والمؤسسات والشركات كم هائل من المعلومات والترابط فيما بينها واصبح الامن الخاص بالمعلومات مهم جداً في الحفاظ على هذه البيانات التي لها قيمة كبيرة .
2. للاقتصاد الرقمي بنى تحتية متطورة خاصة بها، وبدون هذه البنى التحتية يجعلها عاجزة عن أداء وظيفتها المطلوبه. بحيث وصلت قيمتها بنحو 9 ترليون دولار في عام 2020، وشكلت تكلفة الهواتف المحمولة وأجهزة الكومبيوتر المحمولة فائقة السرعة اكثر من 80% من انفاق الويب العالمي.
3. يوفر الاستثمار في الاقتصاد الرقمي لجميع الدول والشركات والمؤسسات والأشخاص إمكانية واسعة للنمو وتعزيز المنافسة بحيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية تمثل عنصراً اساسياً في مسيرة التنمية المستدامة حول العالم خياراً استراتيجياً لاقتصاديات الدول التي تسعى لتطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وهي تعمل على تسهيل مهمة البيع والشراء والتصدير والاستيراد والدفع من خلال أجهزة الانترنت او غيرها وسائل الكتنولوجيا الحديثة.. فضلاً عن عملها على مساعدة المؤسسات في الدول النامية على الربط بالأسواق العالمية بمزيد من السهولة، وبالأخص في الجانب المالي الى جانب المساهمة في تسويق المنتجات والخدمات في جميع انحاء العالم، بما يؤثر على تنامي المنافسة والإنتاجية والابتكار.

[7] محمد طاقة , (2021) , أقتصاد رقمي وعالم افتراضي , موقع العراق العربي https://arabianiraq.com

4. يساهم الاقتصاد الرقمي في تداول العقود الالكترونية مما يوفر ضمانات وبيئة آمنة للافراد من اجل انجاز معاملاتهم وسيؤثر ذلك القيام بتغيير القوانين والتشريعات الحالية، وكل ذلك ينتج عنه تشغيل النشاطات والمشاريع الاقتصادية من خلال الانترنت دون الحاجة الى التحريك الفعلي للافراد والمؤسسات..
5. يدفع الاقتصاد الرقمي الافراد والمؤسسات الى تعزيز القدرة للاستفادة القصوى من التقنيات الموجودة والعمل على تطويرها لتنفيذ المهام الاقتصادية والتجارية المختلفة.. ومن خلال التجارة الالكترونية أي استخدام الشبكات الالكترونية وقنوات الاتصال الرقمية في بيع المنتجات.
6. نشر ثقافة مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومة الالكترونية والشركات الالكترونية والتجارة والمصارف والإدارة الكترونية وبناء على ما تقدم فان أهمية الاقتصاد الرقمي تزداد سنوياً بسبب ارتباطه بالتطور التكنولوجي والابتكار والابداع الذي يحدث يومياً حيث قدرت قيمة الاقتصاد الرقمي عالمياً بما يقارب (3) ترليون دولار في عام 2010 كما ارتفعت هذه القيمة لتصل الى (11,5) ترليون عام 2016 وهو ما يعادل في ذلك الوقت (15,5%) من اجمالي الناتج العالمي.

وبهذا يكون الباحث قد اشار الى أهمية الاقتصاد الرقمي هذا الاقتصاد الجديد والمتطور وعلى الجميع أن يبحثون عن أفكار جديدة لمشاريعهم وبالذات ارباب الاعمال والشركات الكبيرة بأن يبذلوا للتعلم والتعرف على مزيد من المعلومات حول الاقتصاد الرقمي واهميته كونه يمثل الوجه الجديد للاقتصاد العالمي ويمثل جزءا كبيراً من حياتنا في المستقبل.

2-3 التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق: يفترض العديد من الموظفين في المؤسسات الحكومية العامة والخاصة أن وجود التكنولوجيا سيجعلهم غير مُجْدِين ولا حاجة لهم. وهذا التخوف معقول ومنطقي، إذ إنّ سوق التوظيف بشكل عام يبتعد عن الوظائف التي تتطلب مهارات سهلة وبسيطة وعن المهام ذات المحتوى العالي الروتين التي يمكن أتمتتها. [8]

يمكن ايجاز اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق : [9]

1-عدم توافر خدمة الاتصال بالانترنت بالسرعة التي تلبي حاجات الافراد والمؤسسات وبكلفة معقولة عن طريق تقوية السعات الخاصة بالانترنت .

2-عدم توفير انظمة الدفع الالكترونيE-payment وفق مواصفات وبرامج حديثة وايجاد بنية تحتية رقمية ملائمة ومتناغمة مع التطورات الحالية في بلدان الجوار والبلدان الاقليمية .

3-تدني سرعة الاتصال بالشبكة العنكبوتية بدرجة ملفتة للنظر مع ارتفاع تكاليف الانترنت في السنوات الاخيرة على الرغم من وعود وزارة الاتصالات بتحسين الخدمة، فإنّها لا تزال سيئة ولم تصل إلى مراحل الجودة المعتمدة، وفق مشتركين وخبراء اتصالات، لافتين إلى أن خدمة الإنترنت المدعوم التي أعلنت عنها وزارة الاتصالات العراقية لم تغير من واقع الخدمة المتاحة، لأنّ مصدر الإنترنت لا يزال هو ذاته. وجاء العراق في المرتبة 113 عالمياً في جودة خدمات الإنترنت، وفق بيانات مركز الإعلام الرقمي العراقي (منظمة غير حكومية).

يعتمد التقرير الخاص بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي : [10]

1- الحكومة الرقمية: ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.

[8] التحوُّل الرقمي في العراق(2021) , حلول تطبيقات الهواتف والويب ومسارها الزمني , فريق أبحاث كابيتا , https://kapita.iq/content/issue/mlkhs-tkryr-althol-alrkmy-fy-alaarak

[9] الصريفي , فاضل نعمة طاهر (2022) " الاقتصاد الرقمي التحولات والتجاهات " , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , العراق

[10] مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 , الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمكتب التنفيذي للإتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية , القاهرة , جمهورية مصر العربية

2- الأسس الرقمية: ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

3- الاستعداد الرقمي للمواطن: ويهدف هذا البعد أن يجعل المواطن المحور الأساس لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التقنيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.

4- الابتكار الرقمي: ويهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدى التقنيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

3- **النمو الاقتصادي** يمكن للباحث القول ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي –بشكل عام– زيادة الدخل لدولة معينة. ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

ينظر الاقتصاد الرأسمالي إلى النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. وحسب النظرية الرأسمالية في الاقتصاد فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية قد تطال ثلة من أفراد المجتمع بينما يصاب جزء كبير بالفقر. ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.[11]

4- **الجانب التطبيقي للبحث** :وفق منظور الباحث الاقتصادي , ترتبط عملية النمو والتحول الرقمي في اي بلد حول العالم بزيادة عدد الافراد وتنوع حاجة الافراد الى الخدمات الالكترونية لضمان تسهيل وانجاز تعاملاتهم اليومية تفيد البيانات الرسمية لوزارة التخطيط العراقية بأنّ عدد السكان في البلاد سوف يتخطّى 43 مليون نسمة في نهاية عام 2023 الماضي ، ففي حال استمرّت أعداد الولادات بالوتيرة نفسها، أي أكثر من مليون و200 ألف ولادة سنوياً، وسط تأكيدات بأهمية معالجة الملف وتهيئة الظروف المناسبة لاحتواء النمو السكاني. وكانت تقارير للوزارة قد كشفت في عام 2022 الماضي عن ارتفاع عدد السكان في العراق إلى أكثر من 40 مليون نسمة، وهي زيادة كبيرة لم تُلحظ في خطط اقتصادية، في حين كانت الحكومة العراقية قد أقرّت في وقت سابق بصعوبة إمكانية إصدار قانون يحدّد الإنجاب بعد محاولات بذلتها في هذا السياق، إذ ظلّت الزيادة كبيرة في النمو السكاني في السنوات الأخيرة. وفي حال استمرّت الزيادة في الولادات على مستواها نفسه، فسوف نصل إلى 50 مليون نسمة في عام

[11] مقال بعنوان النمو الاقتصادي (2008) , موقع الجزيرة نت , https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2008/4/6

2030"، وفي عام 2023 نتحدّث عن معدّل 2.6 في المائة"، والعراق الآن بالمرتبة 86 عالمياً في نسبة النمو السكاني ". ويمكن بيان عدد السكان التقديري للعراق لغاية عام 2027 وفق الشكل التالي :

شكل (1) عدد السكان التقديري للعراق لغاية عام 2027

المصدر : مركز البيان للدراسات والتخطيط

يرتكز التقييم في تقرير مؤشر الاقتصاد العربي لعام 2022 على تسع ركائز أساسية متوازية مع الأبعاد الاستراتيجية الخمسة؛ وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشرًا. وتشمل هذه الركائز:

الركيزة الأولى: المؤسسات

الركيزة الثانية: البنية التحتية

الركيزة الثالثة: القوى العاملة

الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية

الركيزة الخامسة: الابتكار

الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا

الركيزة السابعة: قوى السوق

الركيزة الثامنة: نمو سوق المال

الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة

اذ أظهرت النتائج استمرار دول الخليج العربي بالمقدمة، حيث استمرت دولة الإمارات بالمقدمة بنتيجة 71.4 نقطة. وجاء بالمجموعة التالية كل من الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق 46 نقطة ودون 58 . ثم جاءت المجموعة الثالثة والتي ضمت كل من وبالترتيب: العراق (المركز 13 من 22) ، وسوريا، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، وجزر القمر المتحدة، والصومال، ثم فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين ال 23 إلى 34 نقطة على مقياس المؤشر.[12]

[12] مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية في مدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية

هناك إجراءات حكومية عديدة يجرى العمل عليها بشأن الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، بتنسيق مباشر ومستمر بين الحكومة ممثلة برئيس الوزراء محمد شياع السوداني، والبنك المركزي العراقي ، والجهات ذات العلاقة في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز القطاع المصرفي وصولاً إلى نظام مالي مستقر وآمن وفعال في ظل المتغيرات والتطورات والتحديات المتسارعة التي يشهدها العالم في تحولات البنية والأنظمة المالية وقواعد العمل وما يصاحبها من تقدم كبير في استخدام التقنيات المالية'. وأن متابعة التطورات لترتيب الأولويات في البنية التحتية للأنظمة المالية وقواعد العمل هو الهدف الاستراتيجي لتوظيف هذه التجربة في الاتجاهات الصحيحة والآمنة ودراسة المخاطر المصاحبة لها، من خلال ترسيخ قواعد الامتثال التي ينص عليها قانون مكافحة غسل الأموال وتطبيق الممارسات والمعايير الدولية بما يحفظ سلامة النظام المالي من المخاطر والإجراءات المحلية والدولية، وبما يؤمن شفافية وسلامة العمليات المالية، فضلاً عن الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الرقمي. وهذه القواعد هي التي تحفظ سلامة النظام المالي، بل تحفظ العراق من مخاطر جدية ، مشيراً إلى أن هناك علاقة وثيقة بين تطبيق هذه المعايير وبين انسيابية عمليات التحويل والحفاظ على استقرار سعر الصرف .

يتكون الاقتصاد الرقمي من فرعين أساسيين الفرع الأول هو الاعمال الالكترونية والثاني التجارة الالكترونية، ومنها تتفرع بقية المكونات الفرعية للاقتصاد الرقمي، فالاعمال الالكترونية تعني التحول في الأداء من التقليدية الى الالكترونية فهنالك الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية فالاولى تتعلق بتنفيذ الاعمال الإدارة الأنشطة الإدارية داخل المؤسسة، والثانية تتعلق بتنفيذ وإدارة الخدمات الخارجية للمؤسسة. وكذلك تعتبر الارشفة الالكترونية جزء مهم من الاعمال الالكترونية. اما الفرع الثاني من الاقتصاد الرقمي هو التجارة الالكترونية، وهي جزء مهم من النشاط الاقتصادي من بيع وشراء وتبادل السلع والخدمات والمعلومات وتوفير السلع والخدمات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التسوق والاعلان الالكتروني يلعب دوراً اساسياً في تلك العمليات، وهنا يبرز ايضاً دور المحاسبة والرقابة الالكترونية.

ومن اجل توضيح الصورة نعطي مثلاً، وهو عبارة عن خطوت عملية لشراء ساعة رجالية او معطف رجالي، في البداية ندخل على الشبكة العنكبوتية (الويب العالمي)، ونبحث عن السلعة ذات المواصفات المحددة في محرك البحث (غوغل)، الذي بدوره سوف يعرض علينا الكثير من النتائج لمتاجر مختلفة تعرض بضاعتها على الشبكه، ومن ثم نقوم باختيار ما يناسبنا ونقرر عملية الشراء، الخطوة التالية ستكون الدفع الرقمي الذي تقوم الكثير من الشركات بتقديم هذه الخدمة الرقمية. وبعد إتمام عملية الدفع يأتي دور شركات النقل التي بدورها أيضا تعرض خدماتها على الشبكة حيث نتمكن من اختيار الطريقة الأسرع والانسب سعراً لطلبنا حتى تصلنا البضاعة الى محل سكننا عن طريق خدمة التوصيل للبضائع المنتشرة على الهواتف النقالة بشكل واسع في العراق .

يتضح من خلال المثال السابق الفوائد الجمه التي تقدمها إلينا التجارة الالكترونية التي تمثل احد فروع الاقتصاد الرقمي ومن اهم هذه الفوائد، بساطة وسهولة العملية، دون أن تكلف المشترين أي عناء، كالذهاب الى السوق والبحث عن ما نريد ان نشتريه، كذلك سرعة القيام بالشراء وهذا يعني الاقتصاد بالزمن واستغلاله استغلاً امثلاً وهذا ما يؤدي الى زيادة إنتاجية العمل وبالامكان استغلال الزمن المدخر لانجاز اعمال إضافية... فضلاً عن تحفيز الشركات على المنافسة فيما بينها وهذا سيؤدي الى تحسين انتاجاتهم وتطويرها وبما ينسجم مع اذواق المستهلكين مما يؤدي الى قيام الشركات بالبحوث العملية والدارسات التي تساهم في تطوير تكتنولوجيا المعلومات وزيادة عرض منتجاتهم وتعزيز معلوماتهم بحيث تصبح تكنولوجيا المعلومات كمستودع لكم هائل من المعلومات الخاصة بجميع المنتجات التي تنتجها هذه الشركات والمؤسسات في العالم.. يحدث كل ذلك بسبب التطورات التي حدثت في وسائل الاتصال وعلى وجه التحديد أجهزة الانترنت وبقية أجهزة الاتصال والتي أدت الى ظهور أنماط عديدة وغير مطروقة من التعاملات الاقتصادية والتي أصبحت اكثرها تتم عن بعد أي طريق الاتصالات الافتراضية بوسائل الكترونية ورقمية ومن هذه التعاملات البيع والشراء الالكتروني أي التجارة الالكترونية عن طريق الانترنيت كل ذلك سيؤدي الى العزوف عن مفهوم الاقتصاد التقليدي وظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي سيسود العالم في المستقبل القريب.

حسب البيانات المقدمة من الرئيس التنفيذي ومؤسس تطبيق مسواك، وهو أكبر تطبيق للتجارة الإلكترونية في العراق https://miswag.com , يقدر حجم الاقتصاد الرقمي في العراق في 2022 بخمسة مليار دولار امريكي أي ما يعادل (2-3%) من إجمالي الناتج المحلي، عند مقارنة هذه النسبة بالمعدل العالمي والذي يبلغ 15.5٪ ومقدر ان يصل الى 24%من اجمالي الناتج العالمي، و نسبة 8% في الدول العشرين بواقع 3.2 تريليون يورو، نستنتج ان حصة الاقتصاد الرقمي ومساهمته في الاقتصاد العام في العراق مايزال متواضعاً نسبياً، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنويع ويعتمد بشكل كبير جداً على النفط الخام . أن "الاقتصاد الرقمي هو مكمل للاقتصاد التقليدي، وأنه يشترك في الكثير من عوامل نجاحه، وخاصة في البنية التحتية غير الرقمية مع عوامل نجاح الاقتصاد التقليدي، وأن أحد أهم مميزات الاقتصاد الرقمي هي تمكنه من النمو والتوسع بسرعة وسهولة تفوق إمكانيات الاقتصاد التقليدي، وعليه، فإن نجاحه في العراق يعني معدل نمو اقتصادي عام أكثر سرعة، والذي بدوره يعني خلق فرص أكثر للنجاح بوقت أقل"، لافتا إلى أن "حاجة العراق الى تحقيق التنويع والاستدامة في الاقتصاد هي حاجة حرجة ومصيرية بالنظر الى مستقبل القطاع النفطي المثير للشكوك وطبيعة الإنفاق المتطلبة للموارد في عمل الدولة العراقية، فالنجاح في تطوير الاقتصاد الرقمي هو أحد أهم الإنجازات الاستراتيجية التي من المفترض الاستثمار فيها الآن.

يمكن للباحث القول ان الاقتصاد الرقمي في العراق لا يزال عشوائياً في أغلب أجزائه ويقع خارج إطار التنظيم. يتجمع هذا التداول من كمية كبيرة جداً من الحركات الصغيرة التي يديرها افراد و عبر شبكات التواصل الاجتماعي بحصص سوقية صغيرة جداً و متفرقة. هذا يعني ان هذا الاقتصاد المثير للاهتمام لا يخضع الى الرقابة او التشريع والتنظيم الحكومي، ولا يساهم بعوائد ضريبية الى الخزانة الحكومية ولا يمكن تطبيق حماية المستهلك فيه. وهذا ايضاً يعني صعوبة تحقيق نمو مستدام و العمل على تحقيق تكامل مع الاقتصاد التقليدي على فرض وجود تشريعات وتنظيمات بناءة ومساعدة للنمو". اما بشأن مقومات نجاح الاقتصاد الرقمي فأنها لا بد ان تعتمد على تشريعات وتنظيمات بناءة، رؤوس أموال مهتمة بالاستثمار، بنية تحتية مصرفية حديثة، كفاءات و مهارات حديثة ومواكبة للتطور لإدارة الشركات السباقة في قيادة التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما تحتاج هذه المفاصل جميعاً الى العمل سوية و مراجعة التحديات والفرص والخروج بحلول سريعة لتحقيق الاستدامة في النمو. لكن الواقع العراقي الآن يفتقر الى جميع هذه المفاصل بنسب متفاوتة! برأيي فإن التشريعات تكاد تكون غائبة تماماً، وان المحاولات الصغيرة الحالية في كتابة التشريعات تبدو مقلقة للغاية و غير بناءة. رؤوس الأموال الناضجة والمهتمة في القطاعات التقنية قليلة و صعبة الوصول والإقناع ولا تزال تميل باتجاه الاعمال التقليدية التي تبدو اقل خطورة. البنية التحتية المصرفية قليلة الكفاءة ولا تستجيب بسرعة الى المتطلبات الحديثة، والكفاءات قليلة وتعاني من الإحباط بسبب الصعوبات في المفاصل الأخرى أعلاه. ختاماً، لا يمكن التعامل مع الوعي المجتمعي كمسبب للفشل او النجاح! برأيي، ان بناء التحول الجدي والناجح من جهة العرض هو المسؤول عن توليد الطلب و زيادة الوعي المجتمعي و بناء الرغبة لدى المستهلك في التحول والتعامل مع الخدمات الرقمية والتطبيقات، وليس العكس. اما فيما يتعلق بمنح القروض المصرفية لتأسيس مشروع تطبيق إلكتروني، وبشكل عام فان المصارف تبحث عن درجة الخطورة و امكانيات النجاح في الأعمال لتقرر منح القروض، فبكل الأحوال، يحتاج مؤسس الشركة الى دراسة جدوى مقنعة للحصول على التمويل المصرفي بغض النظر عن طبيعة عمله".

شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نمواً كبيراً في الوقت الحالي، ما يسهم في دعم طموحات البلاد للمضي قدماً في مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤية العراق 2030 التي تهدف إلى بناء مجتمع آمن وموحد وعادل وبيئة مستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي في ظل إدارة مناسبة لموارد البلاد، ولا شك أن التكنولوجيا تعد عاملاً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف خلال العصرالرقمي الحالي.وتبرز أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في بناء مجتمع ذكي ومتصل للمساهمة في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية وتنمية الكفاءات وبالتالي بناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة. وتسهم التقنيات الرقمية في تمكين مختلف القطاعات وتعزيز القيمة الاقتصادية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وستكون تقنيات الاتصالات الحديثة مثل الجيل الخامس والذكاء

الاصطناعي العوامل الأساسية في تعزيز مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق على مدار الأعوام المقبلة.وفي الوقت الذي يعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية امرا جوهرياً لتحقيق التنمية، ينبغي أن نهتم بأولوية إعداد المواهب التقنية المحلية ونوفر لها المعرفة والتدريب لتكون على أهبة الاستعداد للمساهمة في دفع عجلة التحول الرقمي في العراق وترسيخ محفزات النمو والتطوير ضمن القطاعات والصناعات كافة.يسهم النمو، الذي يتيحه التحول الرقمي، في توفير فرص عمل جديدة للشباب العراقيين الموهوبين، اذ تشهد الجامعات العراقية إقبالاً كبيراً من الشباب على التعلم والتدريب التقني، ما يبرز أهمية تعزيز العملية التعليمية في العراق، بما يتماشى مع تطوير قدرات جيل التقنية الجديد الذين يمتلكون المعرفة والأدوات اللازمة لقيادة مسيرة التحول الرقمي على مدار العقود المقبلة، وتقع على عاتقنا مسؤولية توفير الفرص للشباب الواعد للمساهمة في تطوير بلاده وتنمية قدراتها الرقمية.ويمكن تحقيق ذلك عندما تتعاون الجامعات العراقية الرائدة في البلاد، الأهلية منها والحكومية مع القطاع الخاص كالجامعة العراقية – على سبيل المثال – التي عقدت شراكة مع هواوي الرائدة عالمياً في توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات لتدريب الطلاب على استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز قدراتهم وتنمية مهاراتهم التكنولوجية.ومن الضروري هنا تنمية الموارد البشرية وأن تستفيد الجامعات من التجارب العالمية، لتتسق مع وزارة التعليم والبحث العلمي وجميع الجهات المعنية الاخرى أولويات تحديث المناهج وفتح آفاق التعليم والتدريب العملي الذي ينمي روح الابتكار التقني، بما يتماشى مع الخطوات المتسارعة الحاصلة في صناعة التكنولوجيا خلال الحقبة الرقمية الحالية. ومن خلال رعاية المواهب المحلية وتعزيز البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في العراق وبناء جسور التعاون بين القطاعين العام والخاص، يمكننا بناء نظام إيكولوجي متماسك يسهم في تمكين خطط التنمية ويرتقي بالتجربة التكنولوجية العراقية إلى مستويات جديدة. ونشدد هنا على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كعامل محوري في تحقيق هذه الأهداف . ويمكن للباحث ايجاز المؤشرات الرقمية في العراق لعام 2022 وفق الجدول الاتي :

جدول (2) المؤشرات الرقمية في العراق لعام 2022

المؤشر	النسبة المئوية %
التحول الرقمي	19.7
توظيف المعلوماتية	22
الانتشار التكنولوجي	48.9
التوقيع الرقمي	0.27
الخدمات الالكترونية للمواطنين	67
اشتراك في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة	98.4
استخدام الحاسوب	42
سرعة الانترنت	51.9
الشركات المتواجدة على الانترنت	60

المصدر : اعداد الباحث بالافادة من بيانات وزارة التخطيط العراقية , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية لسنة 2022

5- الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات: بعدما تم عرضه من تأطير نظري عن متغيرات الدراسة , يمكن للباحث تقديم الاستنتاجات التالية:

اولاً: نتيجة للتطور الهائل الذي حصل على تكنولوجيا المعلومات فأن الاقتصاد التقليدي سيتحول تدريجياً الى الاقتصاد الرقمي وسيكون مستقبل العالم مرهون بالاقتصاد الرقمي وهذا مما يؤدي الى حدوث تغيير جذري في جميع النشاطات الاقتصادية والتجارية والمالية وبما ينسجم والتطورات التكنولوجية الحديثة.

ثانياً: ان الانتقال الى الاقتصاد الرقمي سيؤدي الى زيادة نسبة البطالة في العالم وسيتم الاعتماد على العمالة ذات التأهيل العلمي والمتخصص بتكنولوجيا المعلومات، وسيؤدي ذلك الى تعزيز ظاهرة التضخم الركودي والتي تعاني منها اكثر الدول الرأسمالية وغيرها.

ثالثاً: أن الانتقال الى الاقتصاد الرقمي سيضطر العالم الى إعادة النظر بالعديد من القوانين التي لم تعد تتماشى مع التطورات التكنولوجية ووضع قوانين جديدة حتى تسهل عملية استيعاب الاقتصاد الرقمي وحل جميع العقبات التي تحول دون تطبيقه كما ينبغي.

رابعاً: يتطلب من جميع دول العالم والتي تسعى الى الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي، تهيأة البنى التحتية اللازمة لتحقيق الانتقال والتي تتطلب رصد مبالغ كبيرة جداً لذلك.

خامساً: لطالما العالم متجهاً الى الانتقال الى الاقتصاد الرقمي فيصبح من الضروري جداً على بلدان العالم الثالث التهيئا لبناء الأسس المادية التي تحتاجها لمواكبة هذه التطورات والا ستبقى معزولة تماماً عن العالم المتحضر وستبقى معزولة عن أكثرية النشاطات الاقتصادية المطلوبة والضرورية للتنمية الاقتصادية لبلدانها..

سادساً: أن عملية الانتقال الى الاقتصاد الرقمي تتطلب رصد مبالغ عالية جداً للبحث العلمي وتشجيع الابتكارات واحتضان العلماء والمتخصصين من اجل تطوير تكنولوجيا المعلومات وغيرها من العلوم التي تؤدي الى الوصول الى الأهداف المرسومة لتحقيق ذلك.

سابعاً: أن جميع عمليات الاقتصاد الرقمي والمتمثلة بالاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية وانشطتها الفرعية هي عبارة عن عمليات افتراضية، أي لا دور للافراد والمؤسسات والشركات بشكل مباشر فيها.. وتتم جميعها عبر وسائل الاتصال المعروفة كالانترنيت والتلفونات النقالة أو عبر شبكة الويب العالمية.

ثامناً: في حالة تم تطبيق الاقتصاد الرقمي فهذا يعني رقمنة الحياة كلها كون الاقتصاد يدخل في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والنفسية، وهذا يقودنا الى أن يكون العالم رقمياً، وبأمكاننا أن نتخيل الاثار الاجتماعية والنفسية الخطيرة التي من الممكن ان تحدث على حياة البشرية، وستكون جل الحياة أفتراضية عن طريق الانترنيت أو التلفونات النقالة وغيرها، وستكون حياة كبار السن ونسبه عالية جداً من الذين لا يستوعبون استخدام التكنولوجيا المتطورة صعبة جداً، فسينعزلون تماماً عن هذا العالم الرقمي الجديد وفي هذه الحالة ستكون النخبة هي التي تهيمن على العالم وتتمكن من العيش في ظل هذا العالم الرقمي والاقتصاد الرقمي وسيكون مستقبل العالم رقمياً بامتياز، حيث امامنا تجربة جائحة كورونا والتي أدت الى التباعد الاجتماعي وادت الى انهيار الوضع النفسي لكثير من شعوب العالم وزادت من نسب البطالة والتي اضافت عبئاً اجتماعياً ونفسياً آخر. وأكدت دراسة المانية أن جائحة كورونا أدت الى زيادة الغني غناً وبنفس النسبة زادت الفقراء فقراً، وهذا من الممكن ان يحدث نفس الشيء في حالة الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي.

ثانيا: التوصيات : اما التوصيات فهي كالآتي :

1- يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية وصناع القرار السياسي في العراق تقديم مشاريع قوانين تضمن وضع السياسات المتطورة في مجال رقمنة الاقتصاد بالاضافة الى توفير المناخ الملائم والبنى التحتية اللازمة التي تضمن تقدم مركز العراق على مستوى الاقتصاد الرقمي العربي على الاقل .

2- التركيز على التحديات المشار اليها في الدراسة بشكل حقيقي مع وضع ضوابط تلائم التغيرات المفاجئة فيها .

3- دعم وتمويل اكبر لهذا القطاع الحيوي والمهم (الاقتصاد الرقمي) من خلال زيادة التخصيصات المالية ومحاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية وتأسيس مجلس الاقتصاد الرقمي في العراق بإشراف مباشر من دولة رئيس الوزراء , اذ يلاحظ ان تخصيصات البحث والتطوير هي اقل من 1% من مجموع الموازنة العامة للدولة العراقية .

المصادر

1- الصريفي , فاضل نعمة طاهر (2022) " الاقتصاد الرقمي التحولات والتجاهات " , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , العراق.

2- طاقة , محمد (2021) , أقتصاد رقمي وعالم افتراضي , موقع العراق العربي https://arabianiraq.com

3- بيانات وزارة التخطيط العراقية , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية لسنة 2022

4- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 , الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمكتب التنفيذي للإتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية , القاهرة , جمهورية مصر العربية .

5- فريق أبحاث كابيتا , التحوُّل الرقمي في العراق (2021) , حلول تطبيقات الهواتف والويب ومسارها الزمني
https://kapita.iq/content/issue/mlkhs-tkryr-althol-alrkmy-fy-alaarak

6- مقال بعنوان النمو الاقتصادي (2008) , موقع الجزيرة نت , https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2008/4/6

References:

1- Dahlman C, Mealy S, Wermelinger M.(2016) Harnessing the Digital Economy for Developing Countries. OECD Development Centre Working Papers, No. 334, OECD Publishing, Paris, France .

2- Seo H, Lee YS, Oh JH. (2009) Does ICT investment widen the growth gap? Telecomm Policy. doi: 0.1016/j.telpol.2009.04.001

3- Vu MK. (2011) ICT as a source of economic growth in the information age: empirical evidence from the 1996–2005 period. Telecomm Policy. doi: 10.1016/j.telpol.2011.02.008

4- Banga K,. (2020) Can the Digital Economy Help Mitigate the Economic Losses From COVID-19 in Kenya , https://set.odi.org/wp-content/uploads/2020/05/Can-the-digital-economy-help-mitigate-the-economic-losses-from-COVID-19-in-Kenya.pdf

5- Ganichev NA, Koshovets OB. (2021) , Forcing the digital economy: how will the structure of digital markets change as a result of the COVID-19 pandemic. Stud Russ Econ Dev. doi: 10.1134/S1075700721010056 .